



الاربعاء 15 كانون الثاني 2014

حضرة الاستاذ أسامة النجيفي المحترم
رئيس مجلس النواب العراقي

تحية طيبة وبعد ،،

منذ عشرة سنوات والنقابات العمالية العراقية وعموم عمال العراق يطالبون بإصدار تشريعات عمالية جديدة تتوافق مع التطورات الحاصلة في عالم العمل لترفع عن كاهلهم أعباء القوانين القمعية التي صدرت أبان الحكم الدكتاتوري السابق ، وإستبشرنا خيرا بالجهود التي بذلها مجلسكم الموقر عبر لجنة العمل والشؤون الاجتماعية في تعديل مسودة قانون العمل إستنادا الى ملاحظات منظمة العمل الدولية التي قدمت رسميا الى لجنة العمل والشؤون الإجتماعية في مجلسكم لمرتين متتاليتين في حزيران 2012 كانون الاول 2013 والتي جاءت وفق إتفاقيات العمل الدولية التي صادق عليها العراق ، إضافة الى ملاحظات الاتحادات النقابية العمالية العراقية و مركز التضامن العمالي الدولي والاتحاد الدولي للنقابات الناتجة عن الاجتماعات المشتركة التي عقدها مع مركز التضامن العمالي في اربيل خلال عامي 2012 و 2013 بحضور ممثلي الاتحادات العمالية العراقية وأعضاء لجنة العمل والشؤون الإجتماعية.

لكن ما يثير الدهشة هو تجاهل معظم تلك الملاحظات وعدم إدراج التعديلات اللازمة على مسودة القانون من قبل مجلسكم الموقر وخصوصا فيما يتعلق بعقود العمل الفردية وإنتهاءها وعلاقات العمل الجماعية المتمثلة بالتفاوض الجماعي وعقود العمل الجماعية والنزاعات العمالية وآليات حلها. حيث جاءت المسودة المعدّة للتصويت مليئة بالتغزرات القانونية ومخالفة ، في مواقع كثيرة منها ، لإتفاقيات العمل الدولية التي صادق عليها العراق وتشوب بعض موادها الغموض خصوصا فيما يخص نزاعات العمل الجماعية وطرق حلها بالتفاوض والوساطة والتحكيم إضافة لتقييد القانون حرية التفاوض الجماعي عبر وضع بعض الشروط التي تجعل امر المفاوضات الجماعية امرا مستحيلا في بعض الحالات وهذا مناقض لاتفاقية العمل الدولية رقم 98 لعام 1949 المصادق عليها قانونا ، كما لم يبين القانون آليات التفاوض الجماعي وآليات توسيع نطاق إتفاقية العمل الجماعية ، و لم يوفر القانون حماية كافية للعمال الأجانب ويميز بين الفئات العمالية خصوصا عمال الخدمة المنزلية ومن في حكمهم ، وبعارض اتفاقية العمل الدولية الخاصة بالاجازة مدفوعة الاجر (مراجعة) رقم 132 لسنة 1970 المصادق عليها قانونا. من جانب اخر هناك خلل في الصياغة في اكثر من موقع نتج عن احدها خلل واضح جدا في إحتساب مقدار اجر العمل الإضافي.



وفق ما تقدم نأمل من حضرتكم التدخل الفوري في إيقاف التصويت على القانون حتى يتم إدراج كافة التعديلات اللازمة ، حيث ان تمرير القانون بهذه الصيغة سيتسبب بمشاكل كبيرة في تطبيق الأحكام الخاصة بالعمل والعمال وسيلقي بضراره على عدم استقرار علاقات العمل مما يجعل امر البت في النزاعات الناتجة عن تطبيق هذا القانون اقرب الى المستحيل في ظل عدم توفر غطاء قانوني لذلك.

إن مجلس النواب العراقي مطالب اليوم بإنصاف عمال العراق عن الظلم الذي لحق بهم جراء القوانين القمعية الدكتاتورية لا ان يشرع قانونا يكون وبالاً على العمال وعوائلهم وهذه مسؤولية تاريخية تقع على عاتقكم والذاكرة لازالت تحتفظ بذكريات مؤلمة للظروف التي شرعت بها القوانين العمالية سارية المفعول ومصادرة حقوق العمال.

كلنا ثقة بوقوفكم مع الطبقة العاملة العراقية في هذا الطرف العصيب الذي وضعت فيه وتشكيل لجنة تكون احد اطرافها النقابات العمالية العراقية لإدخال التعديلات اللازمة وتمرير القانون خلال الدورة الحالية لمجلسكم الموقر.

مع وافر الاحترام والتقدير

سعيد نعمه ناصر
رئيس الاتحاد العام لنقابات
العمال في العراق
GFWUI

حسن جمعه عواد
رئيس اتحاد نقابات النفط
في العراق
IFOU

فلاح علوان
رئيس اتحاد المجالس
والنقابات العمالية في العراق
FWCUI

علي رحيم علي
رئيس الاتحاد العام
لنقابات العمال في العراق
GFIW

نسخة منه الى /

- منظمة العمل الدولية – مكتب العمل الدولي في جنيف ILO
- منظمة العمل العربية.
- الاتحاد الدولي للنقابات ITUC
- مركز التضامن العمالي الدولي Solidarity Center